مجلة الاجتهاد القضائي: المجلد 12 - العدد 02 (العدد التسلسلي 24) أكتوبر 2020 - (ص ص: 177 – 198)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

دور المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في تكريس مفهوم رفاه الحيوان

The role of the World Organization for Animal Health in establishment of the animal welfare concept

د. بن قطاط خديجة [1]

أستاذة محاضرة "ب" - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم (الجزائر)

Khadidja.benguettat@univ-mosta.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
01 سبتمبر 2020	30 سبتمبر 2020	20 ديسمبر 2020

الملخص:

يتطلب موضوع رفاه الحيوان سياسة تنظيمية واسعة النطاق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، فقد أدت الكثير من العوامل كتكثيف الإنتاج الحيواني، وتغيرات المناخ، وتطور المعرفة العلمية إلى المطالبة بمراعاة الجانب الحسي والسلوكي للحيوان، وبطلب من الدول الأعضاء أصبحت المنظمة العالمية لصحة الحيوان الهيئة المرجعية لرفاه الحيوانات، وذلك لامتلاكها الخبرة الكافية في صياغة المعايير الدولية لصحة الحيوان، الأمر الذي ساعد على اعتمادها معايير دولية في مجال رفاه الحيوان وعقدها لمؤتمرات دولية بغية تكريس هذا المفهوم الحديث وزيادة الوعي بين أعضائها، خاصة في ظل غياب نص قانوني دولي حول رفاه الحيوان.

الكلمات المفتاحية: الحيوان – الصحة– القانون الدولي– المعايير الدولية.

Abstract :

The issue of animal welfare requires a wide regulatory policy at the international, regional and national levels. Many factors, such as the intensification of animal production, climate change, and the development of scientific knowledge have led to a demand to take into account the sensory and behavioral aspect of the animal. After a request from member states, the World Organisation for Animal Health became the reference authority for animal welfare, because it has sufficient experience in drafting international animal health standards, which helped to adopt international standards in the field of animal welfare and to hold international conferences in order to establish this modern concept and raise awareness among the members of the organization Especially in the absence of an international legal text on animal welfare.

key words : *Animal Welfare - Animal Health - international law - - International Standards.*

[1] المؤلف المرسل: د. بن قطاط خديجة ـــــــــــــــ *Email: khbenguettat@yahoo.fr*

مقدمة:

يحتل موضوع رفاه الحيوانات مكانة متزايدة الأهمية في المجتمع الدولي، وقد ساهمت في ذلك بعض المحاولات الفردية المدافعة عن حقوق الحيوان، حيث اقتصر موضوع حماية الحيوان، لفترة طويلة، على أعمال القمع والقسوة التي قد تتعرض لها هذه الكائنات، إلى أن استنكر بعض المختصين ظروف تربية الحيوانات في بريطانيا، الأمر الذي غير من نظرة الإنسان إلى الحيوانات.[1]

يُعرَّف رفاه الحيوان على أنه: "حالة من الصحة البدنية والعقلية المثالية، حيث يكون الحيوان في تناغم تام مع بيئته"،[2] كما يُعرَّف رفاه الحيوان حسب المنظمة العالمية للصحة الحيوانية كالآتي: "رفاه الحيوان هو الحالة البدنية والعقلية للحيوان فيما يتعلق بالظروف التي يعيش ويموت فيها[3]."

إن البعد العقلي لمفهوم رفاه الحيوان يركز على حقيقة أن الصحة الجيدة أو مستوى الإنتاج المرضي أو غياب الإجهاد لا يكفي، فمن الضروري أيضا الاهتمام بكيفية شعور الحيوان، وبالتصورات الذاتية غير السارة، مثل الألم والمعاناة، إضافة إلى البحث عن علامات التعبير عن المشاعر الإيجابية كالرضا والمتعة...[4] كما يستوجب تحقق مفهوم رفاه الحيوان دراسة السلوك والحالة الفسيولوجية والصحية للحيوان بشكل يعطي رؤية متكاملة لتكيفه مع البيئة ورفاهه، فقد يؤدي عدم إشباع الحاجة إلى حالة من الانزعاج والإحباط الذي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات سلوكية أو فسيولوجية، وإلى زيادة خطر الإصابة بالمرض.[5]

تعد مسألة رفاه الحيوان من القضايا الحديثة التي يجب مراعاتها عند صياغة وتنفيذ سياسات المجتمع الدولي في مجالات الزراعة والغذاء والتجارة والبحوث العلمية، وهو ما تسعى المنظمة العالمية للصحة الحيوانية إلى تحقيقه، حيث أدركت المنظمة أن صحة الحيوان هي مكون أساسي لرفاهه، فقامت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بتوسيع صلاحياتها لتشمل معايير رفاه الحيوان، حيث تعاملت مع هذا التحدي الجديد بخبرة تزيد عن ستين عامًا في مجال صياغة معايير صحة الحيوان، خاصة أنه لم يحظ بمعالجة قانونية في إطار الصكوك الدولية. كما تجب الإشارة أيضا إلى قلة الدراسات القانونية العربية حول موضوع رفاه الحيوانات، رغم خطورة الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الكائنات الحية.

يتمثل الاختصاص الرئيسي للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية في حماية صحة الحيوانات لما لذلك من فوائد تعود على الإنسان والحيوان، وبظهور الاهتمام العالمي بمسألة رفاه الحيوان، وسعت المنظمة من اختصاصاتها لتشمل العمل على تحقيق مفهوم رفاه الحيوان والحث

على تضمينه في النصوص الدولية، وعليه تطرح الإشكالية إلى أي مدى يمكن للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية المساهمة في تكريس مفهوم رفاه الحيوان في إطار التشريع الدولي؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعريف بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية بالتطرق إلى الإطار النظري للمنظمة ومدى تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى، وكذا التعرض بالمناقشة والتحليل إلى المعايير والآليات التي اعتمدتها المنظمة في سبيل إرساء مفهوم رفاه الحيوان.

بناء على ما سبق، فإن طبيعة الدراسة تقتضي تقسيمها إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار العام للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية

المبحث الثاني: جهود المنظمة العالمية للصحة الحيوانية لتحقيق رفاه الحيوان

المبحث الأول: الإطار العام للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية

لقد أدت الأزمات الصحية المتكررة في أوروبا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إلى تحسين المعرفة بأمراض الحيوانات لتكون قادرة على علاجها ومكافحتها بشكل فعال، حيث رأت الدول الأوروبية أنه من الضروري خلق تعاون دولي قائم على تشريعات صحية موحدة تنطبق على جميع البلدان الأعضاء. أدى تطور الأفكار الذي ساهمت فيه المؤتمرات البيطرية الدولية المختلفة بقوة، إلى البحث عن هيئة دولية تختص في مجال الصحة الحيوانية.

المطلب الأول: دراسة نظرية للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية

لقد مر ظهور المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بعدة تطورات ساهمت في إبراز أهمية إنشاء هيئة دولية تعنى بمحاربة الأمراض والأوبئة الحيوانية وتعزز التعاون الدولي لتوفير الحماية الدولية للحيوان، وهو ما أقرته المنظمة العالمية ضمن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها اعتمادا على هياكلها.

الفرع الأول: نشأة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية

أدى انتشار فيروس الطاعون البقري سنة 1920 في فرنسا وبلجيكا إلى بروز مبادرات فردية تهدف إلى توفير الحماية الدولية في مجال الصحة الحيوانية، حيث قام البروفيسور إيمانويل ليكلينتشي، عالم الأوبئة البارز ورئيس الخدمة البيطرية في وزارة الزراعة الفرنسية، بإطلاق مبادرة عقد مؤتمر دولي، ركز فيها على دراسة الأمراض الوبائية والوقاية منها. بناء على ذلك اجتمع في باريس في الفترة من 25 إلى 28 مارس 1921 ممثلو 42 دولة، ومن خلال دراسة الوضع الدولي لمرض الطاعون البقري وأمراض الحمى القلاعية، أعرب المشاركون عن رغبتهم في إنشاء مكتب دولي دائم، يخضع لسلطة لجنة مكونة من مندوبين فنيين من مختلف

الدول، تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل، وقد سمي بالمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، لتتم إعادة تسميته عام 2003 بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية.[6]

تم إنشاء المنظمة بموجب الاتفاقية الدولية المؤرخة 25 جانفي 1924 تحت اسم المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية. وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت ثمانية وعشرون دولة بإخطار وإبلاغ أي حدوث لتفشي وبائي جديد، عبر هذه المنظمة الجديدة. كما تلتزم الحكومات بتقديم معلومات مفيدة عن تطور الوضع الصحي في أراضيها وعن التدابير التي تطبقها خدماتها البيطرية لاحتواء انتشار المرض[7]. استغرق الأمر ست سنوات من المساعي والاجتماعات لعقد الاجتماع العام الأول للمنظمة الذي عقد في باريس في 8 مارس 1927.[8]

بلغ عدد أعضاء المنظمة إلى يومنا هذا 182 عضو، وهي على اتصال دائم مع أكثر من 62 منظمة دولية وإقليمية أخرى ولديها تمثيلات إقليمية ودون إقليمية في جميع القارات، ويقع مقرها في باريس.[9]

كما تربطها علاقات تعاون مع الجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية مثل جمعية حيوانات المختبرات في أمريكا الشمالية. كما تتعامل مع أكثر من 284 من المختبرات المرجعية والمراكز المتعاونة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا في دعم عمل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، من خلال توفير الخبراء وتنظيم الندوات والدورات والاجتماعات العلمية.[10]

قررت الدول المؤسسة للمنظمة أن تتحد لوضع قواعد صحية دولية لضمان وجود تجارة الحيوانات والمنتجات الحيوانية دون مخاطر على الصحة العامة والحيوانية. وكذا تأكيد الالتزام بالإخطار عن الأحداث الصحية التي لوحظت في أراضي البلدان الأعضاء. ولقد تمكنت المنظمة من وضع ما يعرف بمدونة صحة الحيوانات البرية ومدونة صحة الحيوانات المائية، حيث تتم مراجعة هذه المدونات وإضافة فصول لها سنويا، ولا تزال هذه الولاية الموكلة إلى المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ركيزة رئيسية للمنظمة.[11]

الفرع الثاني: هياكل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومجال عملها

تتكون المنظمة العالمية للصحة الحيوانية من مجموعة من الأجهزة التي أقر الميثاق المنشئ للمنظمة بوجودها، وذلك بهدف السهر على أداء مهام واختصاصات المنظمة، في مختلف المجالات ذات الصلة بالصحة الحيوانية.

أولا - التنظيم الهيكلي للمنظمة:

يقصد بهياكل المنظمة الهيئات التي تنشئها المنظمة بهدف أداء مهامها، وكغيرها من المنظمات الدولية أخذت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بمبدأ تعدد الأجهزة.

1- اللجنة الدولية واللجنة الإدارية:

تعتبر اللجنة الدولية الهيئة العليا للمنظمة وتتألف من جميع المندوبين المعينين من قبل حكومات الدول الأعضاء. تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة في باريس خلال الدورة العامة. تستند الانتخابات في اللجنة الدولية إلى المبدأ الديمقراطي: "دولة واحدة، صوت واحد"، وتتمثل الوظائف الرئيسية للجنة الدولية في:

- اعتماد المعايير الدولية لصحة الحيوان والأمراض الحيوانية المنشأ؛
- اعتماد قرارات لمكافحة الأمراض الحيوانية الرئيسية؛
- انتخاب أعضاء اللجان القانونية (الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية واللجان الإقليمية واللجان المتخصصة)
- انتخاب المدير العام؛
- دراسة وإقرار التقرير السنوي للمنظمة وبرنامج الأنشطة وتقارير الميزانية والتقارير المالية التي يقدمها المدير العام والمراجعون الداخليون والخارجيون.[12]

يتم إعداد عمل اللجنة الدولية من قبل اللجنة الإدارية، وتتكون اللجنة الإدارية من رئيس ونائب رئيس اللجنة والرئيس المنتهية ولايته وستة مندوبين منتخبين على أساس جغرافي. يتمثل دور هذه الهيئة في تمثيل اللجنة الدولية خلال الفترات الفاصلة بين الجلسات العامة، حيث تجتمع مرتين في السنة لاستعراض المسائل الإدارية والتقنية، ولا سيما برنامج الأنشطة والوثائق المالية المعدة لتقديمها إلى اللجنة الدولية.[13]

2- اللجان الإقليمية والمتخصصة:

تتمثل مهمة اللجان الإقليمية (أفريقيا، الأمريكتان، آسيا، الشرق الأقصى وأوقيانوسيا، أوروبا، الشرق الأوسط) في دراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها الخدمات البيطرية في كل منطقة وتنظم التعاون بينها ولصالحها. تجتمع كل لجنة مرة واحدة كل عامين في إحدى دول المنطقة وكل عام خلال الدورة العامة للجنة الدولية. ويتم تقديم تقارير وتوصيات حول الأنشطة ذات الصلة إلى اللجنة الدولية.[14] كما تسعى هذه اللجان إلى الحصول على أحدث المعلومات العلمية بهدف دراسة مشاكل علم الأوبئة والوقاية من أمراض الحيوان، لتطوير أو مراجعة المعايير الدولية، وحل المسائل ذات الطبيعة الفنية أو العلمية التي تثيرها الدول الأعضاء.[15]

3- مجموعات العمل الدائمة للمنظمة:

من أجل متابعة موضوعات معينة، تم إنشاء ثلاث مجموعات عمل على أساس دائم:

- مجموعة عمل أمراض الحيوانات البرية ؛

- الفريق العامل المعني برعاية الحيوان؛
- مجموعة العمل المعنية بسلامة الأغذية في مرحلة الإنتاج.[16]

4- المكتب المركزي:

يمثل المكتب المركزي أمانة الدورة العامة السنوية والاجتماعات المختلفة للجان والمجموعات الفنية التي تعقد في المنظمة. كما يساهم في أمانة المؤتمرات الإقليمية واللجان المتخصصة. إضافة إلى ذلك ينظم المكتب المركزي ندوات ومؤتمرات دولية حول قضايا الساعة.

ثانيا - مهام المنظمة العالمية للصحة الحيوانية:

تتمثل مهام المنظمة في:

1- ضمان شفافية حالة أمراض الحيوان في العالم.
2- جمع وتحليل ونشر المعلومات العلمية البيطرية.
3- توفير الخبرة وتحفيز التضامن الدولي لمكافحة أمراض الحيوان.
4- ضمان أمن التجارة العالمية من خلال وضع قواعد صحية للتجارة الدولية في الحيوانات ومنتجاتها.
5- تعزيز الإطار القانوني وموارد الخدمات البيطرية.
6- ضمان سلامة الغذاء بشكل أفضل وتعزيز رفاهية الحيوان باستخدام نهج علمي.[17]

إن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية هي المنظمة العالمية الوحيدة المكرسة بالكامل لصحة الحيوان ورفاهه، حيث تعتمد شفافية وضع صحة الحيوان في البلدان الأعضاء على التزام هذه الأخيرة بالإخطار عن الأمراض أو الإصابات المدرجة في قائمة وضعتها المنظمة وكذا الإبلاغ عن أي أمراض ناشئة. من جانبها، تتيح المنظمة العالمية للصحة الحيوانية على الفور المعلومات التي يتم تلقيها من خلال أنظمة الإنذار المبكر والمعلومات الخاصة بها لجميع الدول الأعضاء، كما تستخدم المنظمة أيضًا أنظمة بحث نشطة للحصول على معلومات غير رسمية وتواجه حكومات البلدان الأعضاء المعنية بهذه المعلومات، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (بالنسبة للأوبئة الحيوانية).[18]

المطلب الثاني: تعاون المنظمة العالمية للصحة الحيوانية مع المنظمات الدولية الأخرى

تلتزم المنظمة العالمية للصحة الحيوانية مع بعض المنظمات الدولية الأخرى بضمان قيادة تعاونية ومتعددة القطاعات لمواجهة التحديات الصحية، حيث تقوم بتوسيع نطاق تعاونها بشكل متزايد بهدف الربط بين صحة الإنسان وصحة الحيوان والبيئة.

الفرع الأول: علاقة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بالمنظمة العالمية للتجارة

في عام 1994، قامت منظمة التجارة العالمية بتعيين المنظمة العالمية للصحة الحيوانية على أنها المنظمة المرجعية الدولية للمعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية المتعلقة بالصحة الحيوانية العالمية بهدف رئيسي هو تسهيل التجارة الدولية في الحيوانات البرية والمائية ومنتجاتها وتجنب إدخال مسببات الأمراض عن طريق التجارة الدولية في الحيوانات والمنتجات الحيوانية، وفي الوقت نفسه منع البلدان من وضع حواجز صحية غير مبررة لتثبيط التجارة (منظمة التجارة العالمية 1995). كما قامت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) تنفيذاً لهذا التفويض ببدء العديد من الإجراءات الأخرى لتسهيل التجارة الدولية في الحيوانات البرية والمائية ومنتجاتها، والأهم هو مساعدة الأعضاء على تحديد احتياجاتهم لتقديم الخدمات البيطرية للتقدم نحو الامتثال مع المعايير الدولية للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية.[19]

جاء الاعتراف بدور المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ضمن اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، حيث أكدت الاتفاقية المذكورة على وجوب الالتزام بالمعايير التي وضعتها منظمة الصحة الحيوانية، بحيث يكون الهدف الرئيسي هو حماية صحة الحيوان والإنسان. كما تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية والتي هي أيضا أعضاء في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية باحترام هذا المطلب المهم في المفاوضات التجارية، وعليه تُشجِّع البلدان على تطبيق الحد الأدنى من المعايير والمبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ودمجها، حيثما أمكن، في تشريعاتها الوطنية. وإذا كان المعيار المطلوب من قبل البلد المستورد أعلى من ذلك المطلوب في معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية الموصى بها لأغراض التجارة، فيجب أن يكون له ما يبرره علميا ويستند إلى تقييم المخاطر على السلع المستوردة.[20]

وقد تبنت المنظمتين اتفاق تعاون في 4 ماي 1998، حيث حث الاتفاق على التعاون والتشاور بين المنظمتين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الصحي للتجارة الدولية بالحيوانات والمنتجات الحيوانية، كما تتخذ الترتيبات المناسبة لضمان مشاركة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة التجارة العالمية في اجتماعات بعضهما البعض، وذلك فيما يتعلق بمسائل التجارة الدولية بالحيوانات والصحة الحيوانية، وتوافق كلا المنظمتين على إطلاع بعضهما البعض على جميع المشاريع وبرامج العمل التي قد تهمهما[21].

الفرع الثاني: التعاون بين المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الصحة العالمية

تضمن منظمة الصحة العالمية الشفافية حول حالة صحة الإنسان على المستوى العالمي، باعتبارها المسؤولة عن توجيه وتنسيق الأنشطة الصحية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة. ومنذ تأسيسها، كان على المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الصحة العالمية واجب الكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة بالأمراض في مجالات كل منهما، أي كل ما تعلق بصحة الحيوان وصحة الإنسان[22].

بناء على ما تقدم نشأ اتفاق بين المنظمتين في 16 ديسمبر 2004، والذي أكد في المادة الرابعة منه على تعاون منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية في المجالات ذات الاهتمام المشترك على وجه الخصوص من خلال تبادل التقارير والمنشورات والمعلومات الأخرى، ولا سيما تبادل المعلومات في الوقت المناسب عن تفشي الأمراض الحيوانية والأمراض التي تنقلها الأغذية الحيوانية. كما تلتزم المنظمتين حسب الاتفاق المذكور بتنظيم اجتماعات ومؤتمرات على المستوى الإقليمي والعالمي بشأن الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض المنقولة بالغذاء والقضايا ذات الصلة مثل ممارسات تغذية الحيوانات ومقاومة مضادات الميكروبات ذات الصلة بالثروة الحيوانية، وكذلك تبني سياسات وبرامج الاحتواء والمكافحة. كما يجب تقديم الدعم الفني للبرامج الوطنية أو الإقليمية أو العالمية التي تهدف إلى السيطرة على الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض المنقولة بالأغذية أو القضاء عليها. كما يجب تعزيز وتقوية التعاون بين شبكة المراكز والمختبرات المرجعية التابعة للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية وشبكة المراكز المتعاونة والمعامل المرجعية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، في الأمور ذات الاهتمام المشترك[23].

إن الآليات الملزمة قانونا والتي تتطلب الإبلاغ عن حالات المرض من طرف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وفي منظمة الصحة العالمية، تُمكّن هاتين المنظمتين من لعب دور أساسي في الإنذار المبكر، ومنذ تأسيسها، خضعت أنظمة إعداد التقارير في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الصحة العالمية لتغييرات كبيرة للتكيف مع التقنيات الجديدة واحتياجات أعضائها، لتشهد هذه الأنظمة تطورا متزايدا مع مرور الوقت، بهدف تعزيز الكشف المبكر والاستجابة السريعة والحماية من التهديدات البيولوجية.[24]

الفرع الثالث: التعاون بين المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مراقبة الأوبئة الحيوانية والتحكم بهدف تعزيز الإنتاج الحيواني، مع مراعاة أهمية العامل الصحي. لذلك تأتي أوجه التكامل والتآزر بين المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة واضحة، ويتم تنفيذها بشكل

فعال بفضل توضيح المهام الخاصة وهو ما أدى إلى اعتماد اتفاق مشترك بين المنظمتين، والتي صدقت عليها مؤخرًا الجمعيات العمومية العامة للمنظمتين.[25]

ومن خلال تبنيها لاتفاق مشترك في 24 ماي 2004، تسعى المنظمتين إلى تطوير وصيانة نظام إنذار ومراقبة سريع وملائم لأمراض الحيوانات الرئيسية واستخدام المعلومات الصحية والعلمية الرسمية للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وكذلك التطوير المشترك للمعايير الدولية المتعلقة بجوانب الإنتاج الحيواني التي تؤثر على سلامة الأغذية، بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، إضافة إلى الترويج والتنسيق الدوليان للأنشطة البيطرية وأنشطة البحث الأخرى المتعلقة بأمراض الحيوان والأمراض الحيوانية المنشأ وجوانب الإنتاج الحيواني التي تؤثر على سلامة الأغذية، كما تسعى المنظمتين إلى وضع استراتيجيات إقليمية ودولية ودعم التفاوض بشأن اتفاقات للوقاية الفعالة من الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المنشأ والوقاية منها تدريجيًا، وغيرها من مجالات التعاون التي أقرها الاتفاق بشأن التعاون بين المنظمتين.[26]

وقد تم استكمال هذا الاتفاق بأحكام تشغيلية تم تجميعها في وثيقة "الإطار العالمي لمكافحة الأمراض العابرة للحدود "، حيث توفر هذه الوثيقة آليات حوكمة مشتركة، خاصة على المستوى الإقليمي، حيث تم إنشاء خمس لجان توجيهية إقليمية تشترك في إدارتها المنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط. وهي تشارك المنظمات الإقليمية المعنية بصحة الحيوان في عملها، بما في ذلك المفوضية الأوروبية في لجنة "أوروبا". وتتفق هذه اللجان التوجيهية على السياسات الإقليمية التي يتعين تنفيذها لتحسين صحة الحيوان، من أجل تجنب الازدواجية وتحقيقا للتآزر فيما بينها.[27]

تسعى منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة معا لمنع ومكافحة المخاطر الصحية التي قد تواجه الإنسان والحيوان والنظام البيئي، كما تعمل هذه المنظمات على تطوير استراتيجيات وأدوات عالمية لنهج متماسك ومنسق حول العالم، يهدف إلى تحسين تنسيق سياسات الصحة البشرية والبيطرية والبيئية على المستويين الدولي والوطني[28].

يعد موضوع رفاه الحيوان من أبرز القضايا التي حاولت كل المنظمات الدولية التي أشرنا إليها الخوض فيها وتعزيز وسائل الحماية الدولية بشأنها، بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة الحيوانية التي تعتبر أكثر المنظمات الدولية اهتماما بالتجسيد القانوني لمفهوم رفاه الحيوان.

المبحث الثاني: جهود المنظمة العالمية للصحة الحيوانية لتحقيق رفاه الحيوان

تتمثل المهمة الأولية للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية في مكافحة الأمراض الحيوانية التي تنتقل إلى البشر، إلا أن اختصاصاتها توسعت لتشمل حماية صحة الحيوان ورفاهه، حيث تبنت المنظمة مجموعة من المعايير الدولية التي يجسد احترامها مفهوم رفاه الحيوان، من خلال اعتمادها على فريق مختص وتنظيمها لمجموعة من المؤتمرات التي حاولت من خلالها تكوين رغبة لدى الدول الأعضاء بتبني مختلف المعايير الدولية لرفاه الحيوان.

المطلب الأول: وضع المنظمة لمعايير دولية بشأن رفاه الحيوان

في عام 2001، كلفت المنظمة الدول الأعضاء فيها، بوضع ونشر معايير دولية بشأن الممارسات المواتية لرفاه الحيوانات، لتبدأ المناقشات مع خبراء المنظمة العالمية للصحة الحيوانية والدول الأعضاء، باعتبارها أنها أول منظمة عالمية تعالج مسألة رفاه الحيوان، بينما كانت هذه المسألة محل نقاش في العديد من البلدان وفي الإتحاد الأوروبي.[29]

الفرع الأول: خصائص وإجراءات وضع معايير رفاه الحيوان من قبل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية

تكشف دراسة موضوع رفاه الحيوان عن غياب ملحوظ لآليات حماية الحيوانات من القسوة وسوء المعاملة في القانون الدولي،[30] ونظرا لحداثة الاهتمام الدولي بموضوع رفاه الحيوان وباعتباره من القضايا الحساسة والماسة بعدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، تتميز المعايير الدولية التي وضعتها المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بطابع خاص، كما تعتمد المنظمة على مجموعة من الاجراءات من اجل وضع هذه المعايير.[31]

أولا - خصائص معايير رفاه الحيوان:

تتميز المعايير الدولية لرفاه الحيوانات بطابعها غير الملزم، كما نجد لها مزايا نفعية واقتصادية على حياة الإنسان.

1- معايير غير ملزمة:

تنطبق معايير المنظمة على جميع الدول الأعضاء، وهي عبارة عن توصيات فنية غير ملزمة، فعلى الرغم من اعتمادها من قبل جميع الدول الأعضاء التي تتعهد باحترامها، لا توجد للمنظمة آلية للعقاب في حالة عدم التطبيق. يمكن أن تكتسب هذه المعايير قوة ملزمة عندما يتم دمجها في القانون المحلي للدول الأعضاء، كما يمكن لهذه الأخيرة أيضاً أن تستدعي دولاً أخرى لمواجهتها بالجزاءات التجارية. على سبيل المثال، اعتمدت أستراليا حظر التصدير إلى دول الشرق الأوسط لأن نقل وذبح الماشية لم يستوف الحد الأدنى من معايير المنظمة بشأن رفاه الحيوانات، وبالتالي دفع هذه الدول لتطبيقها.[32]

2- النهج النفعي والاقتصادي لمعايير رفاه الحيوان:

تشير معايير المنظمة بشأن رفاه الحيوان أن استخدام الحيوانات يساهم بشكل كبير في رفاهية الناس، فالحيوانات البرية تستخدم في الزراعة والتعليم والبحث، وكذلك في الرفقة أو الترفيه. أما بالنسبة للحيوانات المائية، فتستخدم في الصيد والبحث والاستجمام مثل أسماك الزينة في أحواض السمك.

بالإضافة إلى المنظور النفعي، تبرز معايير المنظمة الفوائد الاقتصادية لحماية رفاه الحيوانات، حيث يُنظر إلى الحماية الفعالة كمصدر للإنتاجية وبالتالي تحقق الربحية الاقتصادية. كما تساهم هذه المعايير في جودة الإنتاج الحيواني، لكون رفاه الحيوانات يساهم في ضمان سلامة الغذاء.[33]

ثانيا - إجراءات وضع معايير رفاه الحيوان:

تستند معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية إلى عمل مجموعات مخصصة من الخبراء الذين يجتمعون لإعداد مسودة نصوص تستند إلى أسس علمية لاعتمادها وإدراجها في مدونة صحة الحيوانات البرية.[34]

تتم مراجعة مسودات النصوص من قبل لجنة معايير صحة الحيوانات البرية التابعة للمنظمة، والتي تأخذ في الاعتبار آراء اللجان المنتخبة الأخرى ومجموعات العمل حسب الاقتضاء.[35] بعد ذلك تقوم لجنة المعايير باقتراح توصيات إلى لجنة المدونة، لتقوم هذه الأخيرة بمراجعة مسودات النصوص بما يتوافق مع التوصيات المختلفة المقدمة، ثم نقلها إلى مختلف الدول الأعضاء للتعليق عليها بعد دورة مدتها سنتين على الأقل (مع العلم أنه يمكن معالجة القضايا العاجلة بشكل أسرع)، في النهاية، يُقترح اعتماد المشروعات، بهدف دمجها في المدونات الصحية للحيوانات البرية.[36] وباستخدام نفس الإجراءات، يتم تحديث جميع المعايير بانتظام لتأخذ في الاعتبار أحدث المعلومات العلمية.[37]

تقع مسؤولية وضع معايير الحيوانات المائية، المنشورة في المدونة المائية، على عاتق لجنة معايير صحة الحيوانات المائية التابعة لمنظمة الصحة الحيوانية، بإتباع إجراءات مماثلة.[38]

يجب التأكيد أن العضوية في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية طوعية، وبالتالي فإن معايير المنظمة لا تتمتع بقوة القانون.[39] وعلى الرغم من ذلك، اكتسبت هذه المعايير قيمة قانونية بعد الاعتراف بها من قبل اتفاقية الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، كمعيار في مجال صحة الحيوان، فمتى كانت النزاعات التجارية المرتبطة بتطبيق الحواجز الصحية التعسفية أو غير المبررة لها عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، فإن الثقة في جودة المعايير الحكومية الدولية لمنظمة الصحة الحيوانية تصبح لازمة وضرورية.[40]

الفرع الثاني: نماذج عن معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بشأن رفاه الحيوان

تتبنى المنظمة العالمية للصحة الحيوانية سنويا الكثير من المعايير في سبيل تحقيق الرفاه للحيوان،[41] كمعايير النقل البري والبحري والجوي للحيوانات ومعايير الذبح الخاصة بالحيوانات البرية والبحرية ومعايير تربية دجاج اللحم ودجاج البيض، وغيرها من المعايير الدولية لرفاه الحيوان.

أولا - المعايير الدولية حول النقل البري والبحري للحيوانات:

يتمثل الشرط الأول للمعايير الدولية المتعلقة بالنقل البري والبحري[42] في أن تكون "مدة النقل عند الحد الأدنى"،[43] كما يجب أن يكون لدى المسؤولين عن نقل الحيوانات الخبرة اللازمة والكفاءة المهنية للتعامل مع حيوانات المزرعة ونقلها وفهم أنماط سلوكها،[44] وأن يكونوا قادرين على تحديد علامات المرض ومؤشرات تدهور الصحة (مثل الإجهاد أو الألم أو التعب) ومعرفة كيفية تخفيفها.[45] بالإضافة إلى ذلك، يُحظر اللجوء إلى الإجراءات المؤلمة مثل الجلد، أو ثني الذيل، أو ثني الأنف، أو الضغط على العين، أو الأذنين، أو الأعضاء التناسلية الخارجية أو الاستفادة منها. ويجب أيضا عدم استخدام أدوات غير مناسبة لتحريك الحيوانات إلى الأمام أو الصراخ، حتى لا تتسبب في اضطرابات يمكن أن تؤدي إلى التدافع أو السقوط.[46] وكذلك الالتزام باتخاذ التدابير اللازمة لتجنب إساءة معاملة الحيوانات المنقولة والتسبب في قدر أكبر من الانزعاج، مع العلم أن النقل نفسه ليس عامل رفاه. كما يجب أن تكون حالة الحيوانات مناسبة للسفر،[47] وأن تكون لديها مساحة كافية، وأن تكون قادرة على الراحة والتغذية على فترات مناسبة.[48]

ثانيا - المعايير الدولية لاستخدام الحيوانات في التجارب العلمية:

تعترف المنظمة العالمية للصحة الحيوانية أن استخدام الحيوانات الحية في البحث والتعليم مهم للنهوض بصحة الحيوان والإنسان، وتؤكد أنه من الضروري معاملة الحيوانات بطريقة إنسانية، خاصة بتطبيق قاعدة (3R)،[49] حيث تهدف هذه القاعدة إلى استبدال الحيوانات بتقنيات غير حيوانية، وتقليل عدد الحيوانات المستخدمة وصقل الأساليب التجريبية من أجل تقليل المعاناة[50].

تتعلق هذه المعايير بالحيوانات التي يتم تربيتها و/ أو الحصول عليها لإجراء البحوث الطبية وبحوث التعليم العالي، والحيوانات المخصصة لإنتاج المواد البيولوجية وكذلك الحيوانات التي تتعرض للقتل الرحيم في ظل ظروف لائقة بهدف إزالة الخلايا والأنسجة والأعضاء.[51]

حسب المعايير الدولية يجب أن يخضع أي مشروع بحثي لتقييم أخلاقي وأن يصف الوسائل التي تهدف إلى رفاه الحيوانات بمراعاة طرق تجنب أو تخفيف الألم أو الانزعاج أو

التوتر أو المعاناة أو أي ضعف دائم في الوظيفة البدنية أو والمقياس الفسيولوجي، مثل التخدير و/ أو التسكين أو وسائل أخرى لضمان الراحة للحيوان.[52]

لا تقتصر المعايير الدولية للتجارب على إجراءات التشريح، وإنما تسري كذلك على شروط تربية الحيوانات ونقلها وحفظها لأغراض البحث.[53] وتأكد معايير المنظمة على مسؤولية أعضاء هيئة التدريس والأطباء البيطريين والطلاب والموظفين المكلفين برفاه الحيوانات عن أي أخطار تتعرض لها الحيوانات، حيث يجب أن يكونوا مدربين تدريبا كافيا وكفؤا للعمل مع الأنواع المستخدمة، وتنفيذ الإجراءات الواجب اتباعها ومراعاة الاعتبارات الأخلاقية.[54]

وضعت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية معايير للنقل الجوي للحيوانات وتوصيات محددة لنقل حيوانات المختبر، كما تطلب المنظمة العالمية للصحة الحيوانية صراحة من أعضائها الامتثال للوائح الاتحاد الدولي للنقل الجوي، وهي هيئة لديها اتفاقية رسمية معها، حيث يضمن الامتثال لتوصيات كلا المنظمتين اتخاذ التدابير المناسبة لحماية صحة الحيوان ورفاهه بالإضافة إلى السلامة العامة.[55]

أشارت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في عدة مناسبات إلى أهمية التعاون بينها وبين المنظمة الدولية للتقييس (إيزو)،[56] من خلال ضمان تنسيق توصيات المنظمتين وتجنب أي ثغرات أو تكرار. وقد سعت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية إلى لفت انتباه البلدان الأعضاء فيها إلى المشروع المقترح لاعتماد المواصفات الفنية التي أعدتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في هذا المجال، ليتم طرح هذا المشروع للاقتراع، حيث صوتت غالبية الدول لصالح اعتماده. وهذا مثال كامل على التعاون بين القطاعين العام والخاص، ممثلا بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي.[57]

على الرغم من أن هذه المعايير تسعى إلى رفاه الحيوان، إلا أن حيوانات التجارب لا تزال تعتبر معدات لمخابر البحث، وهو حال حيوانات الإنتاج التي يتم استخدامها باعتبارها آلات إنتاج (لحم، حليب، فرو...). وبالتالي، قبل اعتبار الحيوانات موضوعات حساسة تستحق احترام سلامتها، فإن معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، تعاملها بدرجة أولى ككائنات مفيدة، أي ككائنات استهلاك أو كائنات بحثية.[58]

نظرا لاهتمامها المتزايد بمسألة الرفق بالحيوان ورفاهه، أنشأت المنظمة فريق عمل معني برفاه الحيوان كآلية لتجسيد هذا المفهوم الحديث، كما اعتمدت المنظمة على مجموعة من المؤتمرات الدولية كآلية لإشراك الدول الأعضاء في تبني مسألة رفاه الحيوان.

المطلب الثاني: آليات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية لحماية رفاه الحيوان

لقد اعتمدت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في تبني مختلف المعايير على فريق عمل معني برفاه الحيوان، كما كان للدول الأعضاء دورا في تبني المنظمة لمفهوم رفاه الحيوان.

الفرع الأول: إنشاء فريق العمل المعني برفاه الحيوان التابع للمنظمة

تأسست مجموعة العمل المعنية برفاه الحيوان التابعة لمنظمة العالمية للصحة الحيوانية في عام 2002، وهي تضم ثمانية أعضاء يمثلون التنوع الجغرافي والثقافي للمنظمة، هم في الأساس خبراء، ويتم اختيارهم على أساس التميز العلمي.[59]

منذ بداية اهتمامها العالمي بشأن رفاه الحيوان، أدركت المنظمة الدور الهام الذي تلعبه قطاعات الثروة الحيوانية والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال. نتيجة لذلك ضم الفريق العامل المعني برعاية الحيوان ممثلين عن قطاعات الإنتاج الحيواني الدولية (الاتحاد الدولي للألبان، ومكتب اللحوم الدولي، ولجنة البيض الدولية) بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية (كالجمعية العالمية لحماية الحيوانات وهي منظمة غير حكومية عالمية تعمل من أجل رفاه الحيوانات، مع أكثر من 1000 منظمة عضو في أكثر من 150 دولة)،[60] إضافة إلى ذلك تضم المجموعة باحثين مختصين في هذا المجال. وبهذا تضم المجموعة ثلاث فئات وهي: فئة الباحثين، فئة ممثلي القطاع الصناعي وفئة ممثلي جمعيات حقوق الحيوان، ويشغل ممثل واحد من هذه القطاعات الثلاثة مقعداً دائماً في الفريق العامل، إضافة إلى أعضاء بصفة مراقب، حيث يتم التناوب كل سنة.[61]

تم إنشاء أربع مجموعات متخصصة بالتوازي مع مجموعة العمل الدائمة المعنية برعاية الحيوان، تعنى هذه المجموعات بنقل الحيوانات عن طريق البر، نقل الحيوانات عن طريق البحر، الذبح والتخلص من الحيوانات للأغراض الصحية. إن عمل هذه الفرق المخصصة الأربعة هو الذي مكن الفريق العامل الدائم المعني برفاه الحيوان من تقديم توصياته الأولى في عام 2003، ليتم تجميعها في نص أولي بعنوان "المبادئ التوجيهية لرفاه الحيوان" وإدراجه في مدونة صحة الحيوانات البرية عام 2004.[62]

واصلت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بالتعاون مع مجموعة العمل في إحراز تقدم في تبني معايير حول رفاه الحيوان، وبالإضافة إلى المعايير المنشورة والمعتمدة رسميا وفقا لإجراءات ديمقراطية وشفافة،[63] تضع المنظمة بالتعاون مع مجموعة العمل إرشادات وتوصيات في مجال رفاه الحيوان، مثال ذلك وثيقة عمل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية حول أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة برعاية الحيوان، حيث صاغت المنظمة العالمية لصحة الحيوان ورقة مناقشة

حول متطلبات الشريعة الإسلامية المتعلقة بتداول الحيوانات في ظروف لائقة، بما في ذلك مراعاة رفاه الحيوان أثناء النقل والذبح.[64]

إضافة إلى ما سبق، قدمت مجموعة العمل المعنية برفاه الحيوان، خطة تنفيذ إستراتيجية الشرق الأوسط لرفاه الحيوان للفترة 2016-2019. وقد تم تقديمها إلى اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط لإبداء التعليقات النهائية واعتمادها. تهدف الخطة إلى تمكين الخدمات البيطرية من اتخاذ تدابير الرفاهية التي تتوافق مع معايير المنظمة من خلال رفع مستوى الوعي لقضية رفاه الحيوان وتحقيق مستوى أعلى من الفهم لهذا الموضوع في منطقة الشرق الأوسط؛ إحراز تقدم مطرد في تنفيذ معايير منظمة حول رفاه الحيوانات؛ وكذا تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في العملية المعيارية للمنظمة.[65]

في عام 2016، تعهدت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بتقديم تحديث عن مجموعات العمل التابعة لها. أدى هذا الاستعراض بالجمعية العالمية للمندوبين إلى اعتماد القرار رقم 33، في دورتها العامة الخامسة والثمانين، والذي أكد عن عدم تجديد ولاية مجموعة العمل المعنية برفاه الحيوان.[66]

في معرض تقديمه للقرار 33 المتعلق بفريق العمل المعني برفاه الحيوان، لاحظ أحد الخبراء في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية أن برنامج رفاه الحيوان أصبح الآن مدمجًا بشكل جيد في عمل المنظمة، بحيث سيكون منتدى رفاه الحيوان التابع للمنظمة، آلية فعالة للنقاش بين أعضاء المنظمة، والصناعات الحيوانية، ومنظمات المجتمع المدني والمراكز المتعاونة. كما يمكن وضع وظيفة سن المعايير تحت الإشراف المباشر للجان المتخصصة، ومن أمثلة ذلك، الفريق المخصص المعني برفاه الحيوان في نظم إنتاج الخنازير والفريق المخصص المعني برفاه الحيوان في نظم الإنتاج للدجاج البياض.[67]

الفرع الثاني: إشراك الدول الأعضاء في المنظمة في مجال رفاه الحيوان

لقد كان للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وجهات نظر وخبرات متنوعة للغاية، وذلك اعتمادا على وضعها الاقتصادي والقانوني والثقافي والديني والاجتماعي، الأمر الذي استدعى عقد مؤتمرات دولية تجتمع فيها هذه الدول للتفاوض حول مدى الالتزام بمعايير رفاه الحيوان، التي يختلف تنفيذها من دولة لأخرى.

أولا – عقد المؤتمرات الدولية بشأن مسألة رفاه الحيوان:

في عام 2002، أقرت المنظمة بالحاجة إلى زيادة الوعي وتعزيز فهم الفوائد المحتملة للمعايير الدولية للبلدان الأعضاء. ولهذه الغاية تم تنظيم المؤتمر العالمي الأول للمنظمة حول رفاه الحيوان في باريس عام 2004. جمع هذا المؤتمر ممثلين عن الخدمات البيطرية للبلدان

الأعضاء في المنظمة، والمربين وغيرهم من أصحاب المصلحة كالممارسين البيطريين والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال رفاه الحيوانات. ساعد المؤتمر على تحقيق أهداف المنظمة، حيث أدى اتفاق وتكاتف الدول الأعضاء إلى اعتماد معايير تغطي الجوانب الرئيسية للنقل والذبح والقتل لأغراض الرقابة الصحية عام 2005، وكذا تبني معايير طرق التحكم في أعداد الكلاب الضالة واستخدام الحيوانات في البحث والتعليم.[68]

بهدف تقييم تطبيق المعايير وتحديد الأدوات اللازمة لتعزيز قدرات الأعضاء على تنفيذ هذه الأحكام، قامت المنظمة بعقد المؤتمر العالمي الثاني حول رفاه الحيوان بالقاهرة عام 2008، بعنوان "تنفيذ معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية". أيد المشاركون في المؤتمر الدور الأساسي للخدمات البيطرية الوطنية (القطاعين العام والخاص) ومهنة الطب البيطري في تحسين رفاه الحيوان. ينعكس هذا الواقع في إجراء المنظمة الذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات البيطرية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.[69]

ومن خلال المؤتمر العالمي الثالث لرفاه الحيوان، الذي عقد في كوالالمبور (ماليزيا) في الفترة من 6 إلى 8 نوفمبر 2012، واصلت المنظمة التركيز على تنفيذ المعايير الخاضعة لرقابة الخدمات البيطرية. يُقر المؤتمر المخصص لتطبيق معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وفقًا للتوقعات الإقليمية بقيمة آليات التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي. ومن خلال المشاركة النشطة لممثليها الإقليميين، تواصل المنظمة العالمية لصحة الحيوان دعم تطوير الاستراتيجيات الإقليمية لرفاه الحيوان.[70]

في 12 ديسمبر 2016 استضافت حكومة المكسيك المؤتمر العالمي الرابع لرفاه الحيوان والذي تناول أهمية تكوين شراكات من أجل تشجيع التنفيذ الفعال من قبل الدول الأعضاء لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية حول رفاه الحيوان. ومن خلال المؤتمر أيد 430 مشارك في المؤتمر (لأكثر من 100 دولة)، سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز رفاه الحيوانات حول العالم، باعتباره أحد مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للمنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم نسخة أولى من الإستراتيجية العالمية لرفاه الحيوان إلى المشاركين كنقطة انطلاق للمناقشات التي تتزامن مع هذا الحدث. توصي هذه الإستراتيجية على وجه الخصوص بإنشاء منتدى جديد من أجل السماح بالعمل بشكل مستمر بالنسبة للخبراء الفنيين ومختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تطوير ومراجعة المعايير الدولية لمنظمة العالمية للصحة الحيوانية بشأن رفاه الحيوانات.[71]

في ماي 2017، تبنت جميع الدول الأعضاء في المنظمة أول إستراتيجية عالمية لرفاه الحيوان، حيث أكدت الإستراتيجية على أن رفاه الحيوانات يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة

الحيوانية والصحة البشرية والرفاهية واستدامة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتعتمد هذه الإستراتيجية على أربعة ركائز وهي:

- تطوير معايير رفاه الحيوانات: حيث تعمل المنظمة على تطوير معايير رعاية الحيوان بمساهمة من خبراء دوليين، استنادًا إلى البحث العلمي ذي الصلة ومع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والخبرة العملية، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية.
- تنمية المهارات والتدريب: توفر المنظمة العالمية للصحة الحيوانية إرشادات للدول الأعضاء، لضمان تعزيز خدماتها البيطرية ومن أجل زيادة قدرتها على تنفيذ معايير رفاه الحيوان.
- التواصل مع الحكومات والمنظمات والجمهور العام: تطور المنظمة العالمية للصحة الحيوانية برامج اتصالات لتزويد الحكومات، وصناعة الأغذية، والأطباء البيطريين وغيرهم من المهنيين، بما في ذلك المربين، بمعلومات دقيقة ومتاحة ومحدثة عن رفاه الحيوانات. وهي تتيح المعلومات لعامة الناس لزيادة وعيهم بقضايا رفاه الحيوان وتعزيز التقدم في هذا المجال.
- تطبيق المعايير والسياسات المتعلقة برفاه الحيوان: تساعد المنظمة الدول الأعضاء فيها على تطوير وحوكمة سياسات رفاه الحيوان من خلال تزويدها بالتدريب والمشورة، وتقدم توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن إدراج رفاه الحيوان في التشريعات الوطنية وتطبيق المعايير ذات الصلة.[72]

ثانيا – مدى امتثال الدول الأعضاء لمعايير المنظمة بشأن رفاه الحيوان:

أقرت المنظمة بأن مسألة رفاه الحيوان يجب معالجتها بالتوازي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، ونتيجة لذلك صدر إعلان لتوفير "خيارات تشريعية وتنظيمية تقدمية تتكيف مع الوضع والقدرات الاقتصادية للأعضاء لتنفيذ معايير المنظمة"، فلطالما واجهت المنظمة إشكالية تنفيذ المعايير الصحية عموما، إلا أن الأمر يبدو أكثر صعوبة بالنسبة لمعايير رعاية الحيوان بسبب تنوع وجهات النظر الثقافية والدينية حول الجوانب الأساسية مثل السلوك والإدراك والالتزامات الأخلاقية للمجتمع تجاه الحيوانات.[73] وقد شكك بعض الباحثين في ما إذا كانت المنظمة العالمية للصحة الحيوانية مناسبة تمامًا لتطوير نظام مفصل ومتسق لرفاه الحيوانات وحمايتها، فاختصاص المنظمة يتمثل في منع انتقال الأمراض الحيوانية عبر الحدود من خلال تصدير الماشية، بهدف حماية صحة الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، ركزت المنظمة بشكل تقليدي على محاولة تنظيم تجارة الحيوانات وصناعات الثروة الحيوانية، فالحماية أو الرفاهية الحيوانية ليست هدفها الأساسي، ولكن فقط "عرض جانبي" تسعى من خلاله للاستجابة لتوقعات المستهلكين الجديدة[74].

مما لا شك فيه أن وضع معايير دولية لرفاه الحيوان قد شكل تحديا أمام المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، إلا أن تنفيذ هذه المعايير من قبل الدول الأعضاء يعد تحديا أكبر، خاصة في البلدان التي تواجه مشكلات خطيرة تتعلق بصحة الحيوان وسلامة الأغذية. ولا يشمل تفويض المنظمة أي رقابة على تطبيق المعايير المتعلقة بصحة الحيوان أو رفاهه. ومع ذلك، تواصل المنظمة تشجيع الأعضاء على تطبيق المعايير المعتمدة،[75] حيث يُسهّل استخدام هذه المعايير من قبل الخدمات البيطرية التفاوض مع حكوماتها ومع أصحاب المصلحة في قطاعات الحيوانات، وكذا إجراء الإصلاحات المناسبة وتعزيز مواردها إذا لزم الأمر، كما يسمح للدول الأكثر فقرا بإعداد طلبات المساعدة الدولية، من أجل الامتثال للمعايير الدولية للمنظمة.[76]

خاتمة:

لقد شهدت بداية الألفية الثالثة اهتماما عالميا برفاه الحيوان، حيث أصبحت هذه المسألة مصدر قلق ناشئ على صعيد المجتمع الدولي، وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة إدراج مسألة رفاه الحيوان في إطار أهداف التنمية المستدامة، واعتبرتها كأولوية تستحق النظر فيها في القمة القادمة، وهو ما دفع بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية إلى العمل على إنشاء "أسس نظرية واضحة" من أجل تطوير قاعدة حماية موثوقة في القانون الدولي. وعليه خلصت هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- نجاح المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في توسيع اختصاصاتها لتشمل رفاه الحيوان.
- تبني المنظمة العالمية للصحة الحيوانية العديد من المعايير المتعلقة برفاه الحيوانات ولا تزال تعمل في مجال التقييس بهدف تغطية أنظمة الإنتاج الحيواني الرئيسية.
- رغم أن مفهوم "رفاه الحيوان" ظهر حديثا في الصكوك الدولية من خلال معايير المنظمة، إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك كمبدأ من مبادئ القانون الدولي نظرا لعدم وجود معاهدات دولية منشأة بشكل مباشر لمعالجة مسألة رفاه الحيوان.

و تنتهي هذه الدراسة بالاقتراحات التالية:

- يجب على المجتمع الدولي معالجة موضوع رفاه الحيوان من خلال تبني هذا المفهوم في القانون الدولي، حيث يمكن لمسألة رفاه الحيوان أن تجد مكانا في القانون الدولي بجعلها هدفا مشتركا جديدا لمجتمع الدول.
- ضرورة تقديم الدعم الكامل للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية من قبل الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف تكريس مفهوم رفاه الحيوان على المستوى العالمي.

- ضرورة تبني المنظمة لاتفاقية إطارية بشأن رفاه الحيوان، حيث يمكن التوصل إلى توافق في الآراء حول المبادئ المتفق عليها من خلال الاستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي والدول الرائدة في هذا المجال.

الهوامش:

[1] – يعتبر روث هاريسون أكثر المدافعين عن رفاه الحيوان، فبعد نشر كتابه "الآلات الحيوانية" في المملكة المتحدة عام 1964، قامت وزارة الزراعة البريطانية، بتعيين مجموعة خبراء لتقييم رفاهية إنتاج الحيوانات، وقد توصلت المجموعة لما يعرف بتقرير برامبل (*Brambell*)، الذي يصف المتطلبات التي تضمن الحد الأدنى من الرفاهية لحيوانات المزرعة، وقد أدت نتائج هذا التقرير عام 1967 إلى إنشاء لجنة رفاه حيوانات المزرعة، والتي أصبحت بمسمى مجلس رفاه الحيوانات في عام 1979. ينظر:

Isabelle VEISSIER, Bien-être animal et attentes sociétales, Rôles, impacts et services issus des élevages en Europe, rapport de l'Expertise scientifique collective réalisée par l'inra, France, novembre 2016, p 480.

[2] *Lily Iris Marie SAALBURG, Introduction de la notion de bien-être animal au sein de l'oie, historique-actualités-perspectives, Thèse pour le doctorat vétérinaire, école nationale vétérinaire d'alfort, France, 2016, p15.*

[3] - *Voir: https://www.oie.int/fr/bien-etre-animal/le-bien-etre-animal-dun-coup-doeil/, consulté le: 23/07/2020 à 17:20.*

[4] – لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع: ديفيد ديجراتسيا، حقوق الحيوان، مؤسسة هنداوي للنشر والثقافة، مصر، 2014، ص 27 وما يليها.

[5] *- Pierre MORMEDE et Al, Bienêtre animal: contexte, définition, évaluation, INRA Productions Animales, N° (31) 2, INRA, France, 2018, p 154.*

[6] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p20.*

[7] *- Saba PIPIA, Formation of global animal law as an autonomous branch of international law, mpil research paper series, N°. 2019-07, Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, Heidelberg, 2019, p2.*

[8] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p21.*

[9] *- Voir: https://www.oie.int/fr/a-propos/nos-membres/pays-membres/, consulté le: 10/07/2020 à 19.30.*

[10] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 25.*

[11] *- Voir: https://www.oie.int/fr/pour-les-medias/communiques-de-presse/detail/article/developing-international-standards-in-the-field-of-animal-health-and-welfare-a-mission-at-the-core/, consulté le 15/07/2020 à 23:00.*

[12] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 24.*

[13] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 24-25.*

[14] *- Voir: https://www.oie.int/fr/a-propos/wo/commissions-regionales-oie/, consulté le 30/06/2020 à 9:00.*

[15] *- Voir: https://www.oie.int/fr/a-propos/wo/gabarit-article/, consulté le 30/06/2020 à 9.30.*

[16] *- Jean-Luc ANGOT, L'Organisation mondiale de la santé animale (OIE): normes sanitaires et commerce international, (communication), Académie vétérinaire de France, Tome 157 - Supplément au N°3, Paris, 2004, p 75.*

[17] *- Jean-Luc ANGOT, Ibid, pp 74-75.*

[18] *- Bernard VALLAT, Le rôle des organisations internationales dans la surveillance et la maîtrise des épizooties, communication présentée le 5 octobre 2006, Bull. Acad. Vét, N°5, Tome 159, France, 2006, p 362.*

[19] - G.K. BRÜCKNER, The role of the World Organisation for Animal Health (OIE) to facilitate the international trade in animals and animal products, Onderstepoort Journal of Veterinary Research, Vol 76, N° 1, Pretoria, 2009, pp 141–142.

[20] - Voir: https://www.wto.org/french/thewto_f/coher_f/wto_oie_f.htm, consulté le: 06/07/2020 à 15:15.

[21] - Accord entre l'organisation mondiale du commerce (OMC) et l'office international des épizooties (OIE), adopté par l'OMC et par l'OIE le 4 mai 1998.

[22] - P. CACERES et al, The World Organisation for Animal Health and the World Health Organization: intergovernmental disease information and reporting systems and their role in early warning, Rev. Sci. Tech. Off. Int. Epiz, Vol 36,N°2, 2017, p 541.

[23] - Accord entre l'organisation mondiale de la santé (OMS) et l'office international des épizooties (OIE), adopté par l'OMS et par l'OIE le 16 décembre 2004.

[24] - P. CACERES et al, Op.Cit, p 545.

[25] - Bernard VALLAT, Op.Cit, p 364.

[26] - Accord entre l'organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) et l'office international des épizooties (OIE), adopté par la FAO et l'OIE le 24 mai 2004.

[27] - Bernard VALLAT, Op.Cit, p 364.

[28] - Voir: https://www.oie.int/fr/pour-les-medias/une-seule-sante/mieux-controler-les-risques-sanitaires-mondiaux/collaboration-internationale/, consulté le: 30/06/2020 à 17:20.

[29] - Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 31.

[30] - Saba PIPIA, Op.Cit, p 3.

[31] - لقد كانت الشريعة الإسلامية السباقة في تبني معايير رفاه الحيوان حيث نصت على ضرورة الرفق بالحيوان وحماية حقوقه، وهو ما ورد في نصوص القرآن والسنة. ينظر: محمد سماعي، أحكام حبس الحيوان، مجلة المعيار، المجلد 21، العدد 41، جامعة الجزائر 1، جوان 2016. موسى هواري، نماذج من الرفق بالحيوان في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 12، العدد 1، جامعة الجلفة، جانفي 2020، ص ص 72–73.

[32] - Sabine BRELS, Animal Welfare Protection: A Universal Concern to Properly Address in International Law, Journal of Animal Welfare Law, The Association of Lawyers for Animal Welfare,Spring/Summer 2012, p 186.

[33] - Sabine BRELS, Le droit du bien-être animal dans le monde: évolution et universalisation, Op.Cit, p 187-188.

[34] - Saba PIPIA, Op.Cit, p 9.

[35] - Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 34.

[36] - Steven WHITE, Into the Void: International Law and the Protection of Animal Welfare, Journal of Global Policy, Vol 4, Issue 4, Durham University, November 2013, p 396.

[37] - Sabine BRELS, Le droit du bien-être animal dans le monde: évolution et universalisation, Thèse de Doctorat en droit, université Laval, Québec, 2016, P 187.

[38] - Sarah KAHN, Mariela VARAS, Les normes de l'OIE sur le bien-être animal dans le contexte de la politique commerciale multilatérale, Service du commerce international de l'OIE, France, p2, https://www.oie.int/fileadmin/Home/fr/Animal_Welfare/docs/pdf/Autres/Animal_Welfare_and_Trade/F_WTO_Paper.pdf, consulté le 29/06/2020 à 8:00.

[39] - Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 34.

[40] - Voir: https://www.oie.int/fr/pour-les-medias/communiques-de-presse/detail/article/developing-international-standards-in-the-field-of-animal-health-and-welfare-a-mission-at-the-core/, consulté le: 15/07/2020 à 18:30.

[41] - تنعقد الجمعية العالمية للمندوبين كل سنة من اجل تبني قواعد جديدة تدرج ضمن مدونات المنظمة، إلا أن انتشار وباء COVID-19 إلى إلغاء الدورة العامة الثامنة والثمانين للجمعية العالمية للمندوبين في المنظمة العالمية لصحة الحيوان، التي كانت مقررة في البداية في 24–29 ماي 2020، وتأجيلها إلى سنة 2021.

Voir: https://www.oie.int/fr/conferences-evenements/assemblee-mondiale-des-delegues-de-loie-2020/, consulté le: 15/07/2020 à 10:20.

[42] *- Code terrestre, Chap.7.2: "Transport des animaux par voie maritime" et 7.3: "Transport des animaux par voie terrestre".*

[43] *- Id., Art. 7.2.1 et 7.3.1.*

[44] *- Id., Art. 7.2.2. et 7.3.2.*

[45] *- Id., Art. 7.2.4, d) et 7.3.4, d).*

[46] *- Id., Art. 7.2.8 (3) d) et e) et 7.3.8 (3) d) et e).*

[47] *- Id., Art. 7.2.7 (3) et 7.3.7 (3). L*

[48] *- Id., Art. 7.2.5 (7) et 7.3.5 (8).*

[49] *- Préambule du Code terrestre.*

[50] **- سميت بقاعدة (3R) نسبة إلى الحرف الأول للمصطلحات المستعملة باللغة الانجليزية والمعبرة عن مضمون هذه القاعدة وهي كالآتي:**

(Reduce the number of animals used, Refine the methods used to avoid suffering Replace animals with non-animal alternatives). Darian IBRAHIM, Reduce, Refine, Replace: The Failure of the Three R' s and the Future of Animal Experimentation, University of Chicago Legal Forum: Vol. 2006: Iss. 1, Article 7, https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1391&context=uclf, consulted on 03/23/2020 at 18:30.

[51] *- Id., Art. 7.8.2: "Champ d'application".*

[52] *- Voir: Article 7.8.4 (1) f).*

[53] *- Id., Art. 7.8.7 à 7.8.10.*

[54] *- Id., Art. 7.8.5.: "Assurance en termes de formation et de compétences".*

[55] *- Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p3.*

[56] **- المنظمة الدولية للتقييس هي منظمة دولية غير حكومية مستقلة تضم 164 عضوًا من الهيئات الوطنية للتقييس. تجمع المنظمة، من خلال أعضائها، خبراء يتشاركون في المعرفة لتطوير معايير دولية تطوعية قائمة على التوافق فيما يتعلق بالسوق ودعم الابتكار وتقديم حلول للقضايا العالمية. للمزيد من المعلومات ينظر: *https://www.iso.org/fr/about-us.html*، تاريخ الإطلاع: 01/07/2020 على الساعة 19:30.**

[57] *- OIE, Rapport final 2016, 84e Session générale, Paris, 22 –27 mai 2016, p 57. https://www.oie.int/fileadmin/Home/fr/About_us/docs/pdf/Session/2016/F_RF_2016_public.pdf, consulté le: 09/07/2020 à 11:30.*

[58] *- Sabine BRELS, Le droit du bien-être animal dans le monde: évolution et universalisation, Op.Cit, p 206.*

[59] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 35.*

[60] *- Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p2.*

[61] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 35.*

[62] *- Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p2.*

[63] *Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 37.*

[64] *- Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p3.*

[65] *- OIE, Rapport final 2016, Op.Cit, p 258.*

[66] *- OIE, Le Processus PVS de l'OIE: Retour sur le travail accompli en 10 ans et orientations pour l'avenir, Bulletin, N° 2017 – 3, France, 2017, pp 41. https://www.oie.int/fileadmin/Home/eng/Publications_%26_Documentation/docs/pdf/bulletin/Bull_2017-3-FRA.pdf, consulté le: 02/07/2020 à 15:15.*

[67] *- OIE, Le Processus PVS de l'OIE: Retour sur le travail accompli en 10 ans et orientations pour l'avenir, Ibid, pp 41-43.*

[68] *- Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p4.*

[69] *- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p 41.*

[70] - *Voir: https://www.oie.int/fr/pour-les-medias/communiques-de-presse/detail/article/3rd-oie-global-conference-on-animal-welfare/, consulté le: 20/07/2020 à 12.30.*
[71] - *Voir: https://www.oie.int/fr/pour-les-medias/communiques-de-presse/2016/4e-conference-mondiale-de-loie-sur-le-bien-etre-animal/, consulté le: 20/07/2020 à 13.15.*
[72] - *Voir: OIE, Stratégie mondiale de l'oie en faveur du bien-être animal, OIE, France, Mai 2017.*
[73] - *Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p4.*
[74] - *Anne PETERS, Global Animal Law: What It Is and Why We Need It, Symposium Foreword, Transnational Environmental Law, N° 5:1, Cambridge University Press, UK, 2016, p 21.*
[75] - *Sarah KAHN, Mariela VARAS, Op.Cit, p4.*
[76] - *Bernard VALLAT, Op.Cit, p 363.*